

الملخص

الأزمات اليمنية والعراقية

يتناول هذا الكتاب ضمن سلسلة شهرية الشرق الأوسط (رقم 34) كلاً من الأزمة اليمنية والعراقية، ومن هنا فقد جاء الكتاب في فصلين، حمل الأول عنوان: الأزمة اليمنية إلى أين؟، بينما حمل الثاني عنوان: الأزمة العراقية إلى أين؟. ويشكل الكتاب جزءاً من إنتاج فريق الأزمات العربي- ACT العامل في المركز منذ أواسط العام 2013، والذي يضم عدداً من الباحثين والمختصين في أكثر من حقل معرفي.

يتناول الفصل الأول من هذا الكتاب خلفيات الأزمة التي يشهدها اليمن ومظاهرها ومخاطرها، ومواقف الأطراف المختلفة منها، كما يطرح تصورات للسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة، ويقدم بعض التوصيات لمنع تفاقمها والعمل على حلها وفق آليات محددة يضعها بين يدي الأطراف المعنية بهذه الأزمة داخل اليمن وخارجه.

ويُرجع هذا الفصل الأسباب المباشرة للأزمة الحالية في اليمن إلى عام 2011 حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن الحكم، وهي الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية بسبب اتجاه الدولة إلى قمع هذه الاحتجاجات وعدم التجاوب مع المطالب الشعبية. كما يُفصّل في أسباب أخرى من أبرزها: غياب المؤسسات السياسية القوية، وضعف التفاهم بين الطبقة السياسية، وضعف الموارد الاقتصادية وسوء إدارة المتوفر منها، وترهل إدارة الأجهزة الحكومية وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، وعدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وفق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعاً.

كما يلخص الفصل أبرز مظاهر الأزمة اليمنية، بفشل التسوية السياسية السلمية، التي ترعاها الأمم المتحدة منذ عملية التغيير السياسي عام 2011، وانحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة، والمنظمات المتطرفة، والقوى المحلية القبلية، والجهوية على أجزاء واسعة من الدولة، واتساع دائرة التدخلات الخارجية، وارتفاع المديونية العامة للدولة، وزيادة أعباء الدين المحلي، والتراجع الحاد في الموارد الاقتصادية.

وإزاء المخاطر التي تتهدد اليمن والمنطقة في حال تفاقم الأزمة اليمنية، يرى كاتبو هذا الفصل أن من أبرزها توقف المسار السياسي في اليمن؛ وانتشار العنف والفوضى في البلاد، وتقوية

التنظيمات المسلحة المتطرفة وخاصة تنظيم القاعدة والحوثيين؛ وتفاقم حدة الصراع السعودي-الإيراني في اليمن؛ وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية لليمنيين جميعاً.

ويرسم الفصل سيناريوهين أساسيين أولهما: استمرار سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة واحتدام المواجهة المسلحة واتساع دائرة العنف، وثانيهما: التوصل إلى حل سياسي والعودة إلى المسار الديمقراطي وتنفيذ برنامج المرحلة الانتقالية، وهو ما قد يعيد الاستقرار إلى اليمن، ويجنبه احتمالات الانزلاق لأوضاع خطيرة قد يصعب تداركها.

ومع إقرار معدي هذا الفصل بالصعوبات التي قد تكتنف تطبيق بعض الحلول المقترحة، غير أن الكتاب يقدم عدداً من المقترحات لحل الأزمة انطلاقاً من رؤية استراتيجية تحترم المصالح العليا للأمة العربية ولليمن والشعب اليمني، ومن أبرزها: إجراء حوار حقيقي بين القوى المتصارعة برعاية إقليمية ودولية، وإجراء الاستفتاء على مسودة الدستور لتجري بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية، وإعادة تأهيل وبناء وتدريب وتوحيد الجيش وقوى الأمن، واستعادة أجهزة الدولة لسيطرتها على جميع مؤسسات الدولة ومناطقها، وتأجيل النظر في موضوع شكل الدولة على أساس انفصال بعض المناطق أو الفدرالية حتى تستعيد الدولة عافيتها.

كما يقدم الفصل خطوات إجرائية تهدف إلى احتواء دائرة التداخات الخطيرة ومنها: منح الأزمة في اليمن الأهمية التي تتناسب وحجمها من قبل الدول المجاورة وتحديداً السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. والتحرك السياسي والإعلامي لوقف التدخلات الإيرانية في اليمن، والذي قد يشمل فرض أو التهديد بفرض عقوبات على إيران من دول الإقليم والدول العربية مدعومة بمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وتعيين مبعوث من الجامعة العربية لليمن، وإنشاء وحدة خاصة داخل الجامعة من الخبراء والباحثين لدراسة أوضاع اليمن وتقديم المشورة والرأي للأمين العام ومبعوث الجامعة.

ونظراً لما تتمتع به المملكة الأردنية الهاشمية تقليدياً من قبول واحترام من جميع الأطراف اليمنية يُوصي الفصل بأن يلعب الأردن دور الوسيط في اليمن. كما يوصي مراكز الأبحاث العربية بالاهتمام بشئون اليمن وإشراك خبراء وسياسيين يمنيين في حلقات نقاشية أو أوراق سياسات للمساعدة على الخروج من الأزمة اليمنية ومنع تفاقمها إقليمياً.

أما الفصل الثاني فيتناول الأزمة العراقية ومسارات تطورها المحتملة، مشخصاً طبيعة الأزمة وهوية وسلوك القوى الفاعلة فيها؛ وصولاً إلى المواقف الدولية والإقليمية منها. كما يركز الفصل على اتجاهات تطور الأزمة، ويرسم تصوراً بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة وتلك التي يمكن ترجيحها. ويختتم بتقديم عدد من التوصيات إلى الأطراف المعنية على المستوى المحلي والإقليمي.

يلحظ الفصل أن ما حدث في العراق لم يبدُ مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، وذلك في ضوء قصور أسس العملية السياسية في البلاد منذ الاحتلال الأمريكي العام 2003، ووجود نظام المحاصصة الطائفي الذي أفضى إلى شد وتوتر بين "السنة والشيعية" برعاية الولايات المتحدة، فضلاً عن الشعور بالتهميش لدى معظم العرب "السنة" في ظل ضعف المشاركة السياسية، إضافةً إلى الشد بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشأن الحدود بينها، علاوةً على تدخل دول الجوار ومن أبرزها إيران.

ويضع الفصل أربعة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، وهي: تفاقم الأزمة، أو استمرار الوضع الحالي، أو تراجع حدة الأزمة، أو الوصول إلى حل سياسي. وفي ضوء المعطيات الراهنة عند إعداد التقرير، يبدو السيناريو الثاني (استمرار الوضع الحالي للأزمة) الأكثر ترجيحاً خلال العام الحالي 2015. أما في حال تطور الأزمة وخروجها عن سياقها الحالي، فيُرجَّح أن تتجه الأزمة نحو مزيد من التصعيد بفعل عدد من العوامل أبرزها: غياب أفق الحل السياسي الشامل، وعجز الأطراف عن الحسم عسكرياً، وغياب الإرادة الإقليمية والدولية بإنهاء الأزمة، واستمرار حالة الانقسام والاشتباك الطائفي، وتمسك الحكومة العراقية بسياساتها ومواقفها، واستمرار انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنة"، وإصرار إيران على سياسة التدخل العميق في الشأن العراقي، ورفضها التخلي عن تطلعاتها لتوسيع مساحات النفوذ وفق نظرية توسعية في المنطقة، وتنامي نفوذ تنظيم الدولة (داعش) وتمدده في مساحات جديدة.

ويقترح الفصل عدداً من التوصيات "للخروج من الأزمة"، ومن أبرزها: دعوة القوى السياسية العراقية للابتعاد عن الطائفية، والعمل على إشاعة فكر الاعتدال والوسطية وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى والطوائف والمذاهب والإثنيات، ودعوة جميع القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب وأراضي الوطن، والمباشرة بعملية الإصلاح السياسي، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد، والدعوة إلى حوار وطني يعيد التوازن للنظام

السياسي العراقي، ووقف التدخلات الخارجية السلبية والانتهازية في الشأن العراقي، وإتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم بعيداً عن محاولات الإلحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل، ودعوة المجتمع الدولي ودول الجوار، وخاصة دول الخليج وإيران والأردن، إلى المساهمة في التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة في العراق.

ويخلص هذا الفصل إلى ضرورة توحيد الرؤية والموقف العربي في التعامل مع الأزمة العراقية في بعديها الخطيرين الطائفي والأمني. وفي حال عدم تحقق ذلك فإن الموقف العربي سيبقى غير فاعل في حل الأزمة أو إعادة مسارها إلى الإشكالات الحقيقية متجاوزاً محاربة الإرهاب بوصفه مدخلاً لحل الأزمة، إلى محاولة حلّ الأزمة الجوهرية التي يُعاني منها النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي العام 2003 الذي عمل على إقصاء العرب "السنة" في العراق وتهميشهم، ولم يضع في اعتباره التعدد والتنوع المذهبي والإثني الذي يُعدّ سمةً من سمات العراق في إطار وطني قومي جامع.